النُّخب في غرب إفريقيا.. علاقة تكامل أم تقاطع؟

أ. دوغونا سيدو
باحث دكتوراه في القانون العام بجامعة ليل الثانية- فرنسا

تمثّل النُّخب، بأنواعها المختلفة، أحد المكونات الأساسية للمجتمع المدني في أيّ مجتمع، فهي تؤدي دَوْراً كبيراً في تحرّك المجتمع الإنساني، وتوجيه الحياة الاجتماعية في مختلف اتجاهاتها وفي شتى تجلياتها، وهي تصنع التاريخ الإنساني وتحركه، وتحدّد صيرورته ومسيرته، وترسم ملامح التغيير الاجتماعي.

وبالرغم من التقدّم الكبير الذي حققته المجتمعات البشرية في فَهْم الديمقراطية، وفي التفنن في اختراع أنواع وأشكال الحوكمة، وبرغم التوسّع الكبير الذي حازته المشاركة السياسية من قِبَل جماهير المواطنين في مختلف ميادين الحياة والعمل، فإنّ النُّخب بقيت قوةً فاعلة وحاضرة في ممارسة دَوْرها الريادي في توجيه الشعوب وفي تحديد مسيرتها، فهي مَن تشغل أعلى مراتب التأثير والحركة، وهي بحكم الموقع الرفيع الذي تحتلّه في مراتب التنظيم الاجتماعي تقوم بصياغة السياسات، وتعبئة الموارد، وتنفيذ البرامج، ومراقبة أشكال الأداء المختلفة لمؤسسات الحكم

والثقافة وغيرهما من المؤسّسات المجتمعية الكبرى، ما يمدّها بالقدرة على فرض رؤيتها على المجتمع بما تمتلكه من آليات التأثير والتمويه والتوجيه والقمع.

فما «النُّخب» في السياقات الإفريقية؟ وما أنواع هذه النُّخب؟ وما وظائفها؟ وما العلاقة فيما بينها؟

أولاً: مفهوم النُّخب في السياقات الإفريقية:

لقد أخذ مفهوم «النُّخب» حيّزاً كبيراً في أدبيات الباحثين الأفريقانيّين من خلال أعمالهم المتعلقة بالتغيرات الاجتماعية، ويعدُّ هذا المفهوم واحداً من المفاهيم العنيدة والمتمردة التي تفرض نفسها على نحوٍ إشكالي، وتطرح نفسها في ميدان الدراسة والتحليل بطابعِ الديمومة والاستمرار، ومن ثَمّ يصعب ايجاد تعريفٍ موحّد له لدى المهتمين به، سواء في كتابات الباحثين الأوروبيّين أو غيرهم، أو في الكتابات المتعلقة بالمجتمعات الإفريقية، حتى النظريات السيسيولوجية لم تستطع أن تقدّم للمصطلح مفهوماً متفقاً عليه.

لكن بالعموم؛ يمكن القول: إنّ مفهوم «النُّخبة» في اللغة يومض بدلالة: الانتخاب والاختيار والانتقاء والاصطفاء، وكون «النُّخبة»- تأتي بصيغة الجمع «نُخباً»- ترمز في أخصّ معانيها على السمو والارتقاء لتدل على معنى القلّة والندرة؛ متضمّنة في ذاتها دلالات التميّز ومعاني الصفاء والنقاء.

وقد أشار معجم «المصطلحات السياسية والدولية» إلى أنّ (Elite) يقابلها بالعربية (الصفوة)؛ أي: (عُلِّيَّة القوم)، وهُم أقليّةٌ ذات نفوذ تحكم الأغلبيّة، وتلعب هذه الصفوة دَوْراً قياديّاً وسياسيّاً لإدارة جماعاتهم من خلال الاعتراف التلقائي بهم بصفتهم[1].

وجاء في القواميس الفرنسيّة: أنّ النُّخبة أقليّةٌ متميزة عن الجماعات التي تنتمي إليها بامتلاكها لخاصية التفوق والقدرة؛ بما تمتلكه من قدرات وخصائص وسمات ومميزات.

ويعرّف قاموس روبرت الفرنسي Le Robert

(١) أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٩٨٩م، ص (٥٢-٥٣).

تحظى القيادات الدينية في مجتمعات الغرب الإفريقي باحترامٍ كبير؛ بناءً على الدَّوْر الكبيرِ الذي تمارسه هذه النُّخبة في المجتمع

النُّخبة بأنها: «مجموعةٌ من الأشخاص المتفوقين في الممارسة الاجتماعية في حقلٍ اجتماعيٍّ معيّن، وهُم يمتلكون القدرة على التأثير في المجال السياسي والاجتماعي»[2].

بناءً على هذه التصورات القاموسية؛ يمكن القول: إنّ النُّخبة جماعةٌ من الأفراد يمتلكون خصائص مميزة تجعلهم أكثر قدرة على التميز في أداء أدوارٍ شديدة الأهمية في حياة مجتمعاتهم، ولاسيما مجال توجيه المجتمع، واتخاذ القرارات السيادية المهمّة في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.

وعلى الرغم من أنّ مفهوم النُّخب موغلٌ في القِدَم في الدراسات المجتمعية، وعلى الرغم من أهمية «النُّخب الإفريقية»، وارتباطها بعملية التراكم الرأسمالي عبر آليات وأدوات سياسية في المجتمع الإفريقي في مرحلة ما بعد الاستقلال، فإنّ الدراسات الأولى عن النُّخب الإفريقية (إفريقيا جنوب الصحراء) كانت في الأربعينيات من القرن المنصرم. وقُبيل وما بعد فترات الاستقلال بقليل، الموافق لمنتصف الخمسينيات وبداية الستينيات، بدأ الاهتمام بهذا المفهوم يتكثف حول نخب تلك الدول الحديثة الاستقلال، وقد أخذت هذه الدراسات اتجاهات نسردها فيما يأتي.

(٢) Akoun André et autres, Le robert, seuil, dictionnaire de sociologie, France, éditions: les presse de Mama, 1999, p.175.

ثانياً: اتجاهات دراسة النُّخب في إفريقيا:

في دراسة النُّخب الإفريقية يمكن أن نميّز بين ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: الاتجاه التنموي:

وهو الاتجاه السائد في فترات الستينيات، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ عملية التمايز المجتمعي ترتبط بمنطق تقسيم العمل، وأنّ التنمية تتضمّن فصلاً تدريجيّاً لفضاءات متمايزة مؤسسيّاً، ففي المرحلة ما قبل الاستعمار كان تمايز الأدوار في المجتمع محدوداً، حيث قامت نخبة من الأفراد بممارسة وظائف سياسية وعسكرية ودينية وإدارية غير متمايزة. وفي ظلّ الإدارة الاستعمارية بدأت هذه التمايزات تظهر بشكلٍ ملاحظ بين القطاعات السياسية والاقتصادية والبيروقراطية في الدولة، حيث بدأت تتشكل نخبةٌ إفريقية محلية، هذه النُّخب تعلمت على أيدي البعثات التبشيرية، وتلقت تدريباً قويّاً من المستعمرين للقيام بمهامّهم الإدارية في تسيير الشأن العام في أجهزة الدولة وفي الشركات التجارية.

الاتجاه الثاني: الاتجاهات الماركسية الجديدة:

كانت سيادتها في فترة السبعينيات، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ إعاقة النهضة الإفريقية ارتبطت بالقوى التي أسهمت في استغلال ثروات القارة الإفريقية ونهبها، وبالعلاقة التبعية بين المركز والأطراف، أي نقل مركز السيطرة على الاقتصاد السياسي من القوى الرأسمالية الاستعمارية إلى قوى إفريقية تابعة، فقد تميّزت النُّخبة في هذه الفترة بطابع بورجوازي.

الاتجاه الثالث: اتجاه ما يُطلق عليه بالأبوية الجديدة:

ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أنّ ثمة تداخلاً واضحاً بين المجال العامّ والمجال الخاصّ في الواقع الإفريقي، وأنه عادةً ما يستخدم المنصب العام لتحقيق الثراء المادي. وفقاً لهذا الاتجاه؛ فقد أصبح الحصول على المنصب العمومي وسيلةً للترقية الاجتماعية، وطريقاً للوصول إلى قمّة الهرم الاجتماعي. هذا الاتجاه وإن كانت الدراسة منصبّة فيه على الدولة؛ فإنه يمكن ملاحظة التركيز على دَوْر النُّخب الإفريقية عند تحليل طبيعة الأدوار السياسية والاقتصادية في المجتمع.

ثالثاً: أنواع النُّخب الإفريقية في غرب إفريقيا ووظائفها:

في كلّ ميدانٍ اجتماعيٍّ أو قطاعٍ إنتاجيٍّ في المجتمع تنهض نخبةٌ تعبّر عنه وترسم حركته وتحدّد مساره، وتشكّل هذه النُّخب مجتمعةً ما يمكن أن نسمّيه مجتمع النُّخبة، هذا المجتمع له معالمه وخصائصه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمهنية، وله طموحه ومصالحه الخاصّة به.

وعلى الرغم من أنّ واقع النُّخب في غرب إفريقيا يشهد تداخلاً كبيراً وترابطاً قويّاً بين الأنواع التي يمكن استنتاجها؛ فإنه يمكن التفكيك بينها بشكل يسهّل التمييز بين أشكالها؛ تسهيلاً للفَهْم والتحليل.

النُّخب التقليدية:

لقد خضعت المجتمعات الإفريقية الحالية لكثيرٍ من التأثيرات الخارجية منذ الفترة الاستعمارية إلى اليوم، هذا ما يجعل هذا المجتمع يتميّز بعناصر نخبوية تقليدية عصرية على حدٍّ سواء. وبطبيعة الحال؛ فإنّ النُّخب التقليدية أو النُّخب المؤسّسة على أساسٍ تقليديّ سيكون هُم أول نخبة ترى نور الوجود في هذه المنطقة، وقد استطاع المستعمر إبقاء شأنهم في الوهلة الأولى؛ قبل تغييرهم قُبيل الاستقلال بالنُّخب العصرية التي تمّ تكوينهم في المؤسّسات التعليمية الأوروبية.

تتشكّل النُّخب التقليدية أساساً من زعماء القبائل، أو ما يُسمّى بـ«الزعماء التقليديّين»، وقد عرفت القارة الإفريقية- عموماً- هذه الظاهرة منذ عصورٍ قديمة، حيث كان الإنسان الإفريقي مضطراً لخلق هذا النوع من الحوكمة نظراً لخصوصية الحياة التي كانت يعيش فيها. وبرغم تجاهل دَوْر هذه النُّخبة لدى الكثير فإنّ هذه الفئة لا تزال تملك سلطةً قوية في كثيرٍ من دول غرب إفريقيا، وخصوصاً بعد انتقال أغلب هذه الدول من نظام التسيير المركزي[1] إلى نظام التسيير اللامركزي[2] للإدارة العمومية، ففي جميع

(١) المركزية: هي نمطٌ من التسيير الإداري، قائمٌ على الانفراد التامّ في صياغة القرار السياسي والإداري وتسيير الشؤون العامّة للدولة، انطلاقاً من المركز السياسي الذي هو العاصمة.

(٢) اللامركزية الإدارية: يُقصد بها توزيع الوظائف الإدارية

دول غرب إفريقيا- تقريباً-: من المستحيل عقد اجتماع في قريــة أو في حيٍّ دون موافقةٍ صريحة من الزعيم التقليدي، كما أنه من المســتحيل كذلك تســجيل النجاح للمشــاريع التنموية الموجهة للســكان، وخاصّة فــي المناطق القروية دون إشــراك هذه الفئات، بهذا الخصــوص يقول «دونالد راي» أستاذ العلوم السياســية بجامعة كالغاري بكندا، وهو يعرض للمركز الدولي لبحوث التنمية حلولاً لتنفيذ المشاريع التنموية: «نظراً لأنّ القادة لا يزالون مؤثرين، ولا تزال هناك عوائق أمام مشــروعات التنمية، فإنه يمكننا تسهيل العملية التنموية من خلال تشجيع مشاركة هؤلاء القادة»[1].

ويظهر دَوْر هذه النُّخب خصوصاً فيما يتعلق بمســألة الأراضي، القرية منها والحضرية، وبالرغم من أنّ المقرّر في هذه الدول أنّ الأرض ملكٌ للدولة؛ فإنّ أصحاب الســلطات التقليديّيــن هم مَن يملكــون حقوق الملكيــة الأولية لتلك الأراضي.

ويختلــف دَوْر هــذه النُّخب من دولةٍ لأخرى حســب سياقات مختلفة، منها علاقة السلطة القائمة بها، والمكانة التشريعية أو الوضع القانوني المخصّص لها، ففي دولٍ مثل: (غانا ونيجيريا وتوجو وبنين وكوت ديفوار)، تملك هذه الفئة ســلطةً كبيرةً من حيث التنظيم وحملها طابعاً أكثر رسمية؛ بالمقارنة مع بقيتها في الدول الأخرى، مثل: (مالي وبوركينا فاسو والنيجر.. وغيرها).

النُّخبة السياسية:

تشــكّل النُّخبة السياســية النواة الأساســية لمختلف التجليات النُّخبوية في المجتمعات الإنســانية، وتأخذ مكانة الــدَوْر المركزيّ والحيــويّ في توجيه الحيــاة الاجتماعية وإدارتهــا، وبناءً عليه؛ فإنّ النُّخبة السياســية هي: «جماعةٌ من الأشــخاص يتمّ الاعتراف بعظمة تأثيرها وســيطرتها في شــؤون المجتمع، حيث تشــكّل فيه هذه الجماعة أقليّةً حاكمة، يمكن تمييزها عن الطبقــة المحكومة وفقاً لمعيار

على الرغم من تعدُّد أشكال النُّخب في غرب إفريقيا؛ فإنه يمكن أن نلاحظ مدى التشابك بين النُّخب السياسية والنُّخب الدينية في الوقت الراهن وفي هذه المنطقة

القوة والســلطة والنفوذ والتأثير في المجتمع (...)، وذلك بســبب ما تمتلكه هذه الأقليّة من مميــزات القوة والخبرة في ممارسة الســلطة والتنظيم داخل المجتمع، الأمر الذي يؤهلها لقيادته»[2].

في غــرب إفريقيا؛ تكونت النُّخبة السياســية الأولى- الذين تولّوا الســلطة في الســتينيات- مــن مجموعة من المعلمين والأطباء والعسكريّين وبعض قادة الحركة العمالية، وقد عمل هذا الجيل من النُّخبة الحاكمة بشكلٍ دؤوب على بناء الدولة الوطنية المســتقلة، وبرغم أنّ هذه النُّخبة السياسية عانت بشــكلٍ كبيرٍ من الانقسام الداخلي بخصوص نظرتها لمستقبل إفريقيا وتحقيق ما سُــمّي بـ«الوحدة الإفريقية»؛ فإنّ كبار قيادي حركــة الوحدة الإفريقية (من أمثال كوامي انكرومــا بغانا، وموديبــو كيتا بمالي، وأحمد ســيكو توري بغينيا كوناكري) اســتطاعوا ترك بصماتٍ واضحةٍ ما أثرت بشــكلٍ عميق على تحقيق عملية التكامل الإقليمي في غرب إفريقيا، فالمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا تُعَدُّ من أكبر التجمعات الإقليمية الناجحة في مجال التكامل الاقتصادي والاجتماعي في إفريقيا على الإطلاق، وستؤثر هذه الحركة كذلك على تأســيس تجمعــات أخرى في غــرب إفريقيا، مثل الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا، ومنظمة تنســيق قانون الأعمال بإفريقيا (أوهادا) وغيرها...، وســتؤثر كذلك حتى

بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات الجماعات الترابية أو المحلية.

(١) دور القيادات التقليدية في إفريقيا، انظر: https://www.idrc.ca/fr/article/le-role-des-chefs-traditionnels-en-afrique

(٢) دينكن ميشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة د. إحسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م، ص (١١٧-١١٨).

على تأسيس الاتحاد الإفريقي.

وباعتبار أنّ النُّخب السياسية تعمل تحت مظلة ما يُسّمى بـ«الأحزاب السياسية»؛ فقد تضاعفت أعدادها بعد تجربة نظام «الحـــزب الواحد» الذي هيمن على دول غرب إفريقيا خلال الفترة الممتدة من الاســـتقلال حتى التسعينيات من القرن الماضي، ففي مالي يصل عدد الأحزاب السياسية إلى ١٨٠ حزباً سياســـيًّا، بينما يفوق عددها ٢٥٥ في السنغال، و١٣٠ في كوت ديفوار، و١١٥ في بوركينا فاسو.

بالعمـــوم؛ يمكن تقســـيم النُّخب السياســـية في غرب إفريقيا إلى ثلاثة أقسام حسب ثلاث مراحل مختلفة:

– في الفترة الممتدة من ١٩٦٠م إلى ١٩٧٠م؛ كانت إدارة الســـلطة السياسية أساساً من قِبَل المعلمين والأطباء وقادة النقابـــات العمالية. وعلى الرغم من مســـتوى التدريب غير المتجانس إلى حدٍّ ما؛ فإنّ هؤلاء القادة الأوائل- بأغلبيتهم- توجهوا في أعمالهم إلى تأسيس القومية الوطنية التي تعتبر ضرورية للتخلّص بشـــكلٍ أفضل من نير الاســـتعمار وإقامة بدايات لأمّة حقيقية.

– والفتـــرة بيـــن (١٩٨٠م-١٩٩٠م)؛ كانت صعبةً بوجهٍ خاصٍّ بالنسبة للبلدان الإفريقية، بسبب الكساد الاقتصادي الواســـع النطاق والديون الثقيلة. وقـــد أدى البحث عن حلٍّ لهذه الفترة من الأزمة الاقتصادية إلى تعميم برامج «التكيف الهيكلـــي» التي تعود أول اتفاقاتها إلـــى عام ١٩٨١م، ولكن التطبيـــق الصحيح لهـــذه البرامج يتطلـــب تحقيقه مناخاً سياسيًّا يتســـم بالحرية والتعددية والعدالة الاجتماعية، من هنا تعرضت إفريقيا- منذ عام ١٩٩٠م- لتجربة إضفاء نوع من الحرية على الدولـــة والمجتمع، مع العودة إلى التعددية الحزبية المتكاملة ووصول جيلٍ جديد من القادة إلى الساحة السياســـية، وتتألف هـــذه القادة النُّخبوية من عســـكريّين «متمدنين»، وبعض القادة المدنيّين القدامى، وسياســـيّين شـــباب، وكثيرٌ منهم كانـــوا يعملون مستشـــارين للأنظمة العسكرية بين عامي ١٩٧٠م و١٩٩٠م.

– إنّ ظهـــور التعددية الحزبية فـــي إفريقيا في مطلع أعوام ١٩٩١م لم يُحدث تحولاً جذريًّا في الطبقة السياسية، إنّ خلط قـــادة هذه الفتـــرة الديمقراطية، بيـــن المدنيّين والعســـكريّين، لم يســـمح للديمقراطية بأن تكـــون حقيقةً ناجحة، وعاملاً مـــن عوامل التقدُّم، فمن بين مجموع بلدان غـــرب إفريقيا دولتان فقط يمكـــن اعتبارها مثالاً حيًّا على احترام الاحتياجات الديمقراطية، هما: بنين وغانا.

النُّخبة الثقافية أو النُّخب المتعلّمة:

هذه النُّخبة كانت موضـــع اهتمام كبير من قبل الكُتّاب والباحثين الذين كتبوا عن إفريقيا بشـــكلٍ عام، وعن غرب إفريقيا بشـــكلٍ خاص، حيـــث تُعَدُّ هذه الفئـــة هي النُّخبة بامتياز؛ باعتبار الدَوْر الرّيادي الذي قامت به، فقد كانت هي القوة الواســـطة بين المستعمِرين وبين الشعوب المستعمَرة، ثم أصبحت هي القوة الناطقة عن هذه الشعوب، وأخيراً بات بعضها هي الوارثة للســـلطات التي تركها المستعمِر، وقادة للدول الجديدة التي قامت على أنقاض الدول المســـتعمِرة غداة الاستقلال.

تتميز هذه النُّخبة بتكوينٍ ثقافي وتعليمي على النموذج الغربي، وبمستوى متدّنٍ في الوهلة الأولى، لكن هذا المستوى تطور فيما بعد وتنوع بعد الحرب العالمية الثانية.

فـــي المراحل الأولـــى؛ قامت هذه النُّخبـــة بالاعتزاز بثقافتها الغربية الجديدة والابتعـــاد عن الثقافة الإفريقية، وذلك لأغراضٍ متباينة، لترجع إلـــى هذه الثقافة الإفريقية فيمـــا بعد، وتعمل علـــى اتخاذها قوةً فاعلةً وســـلاحاً لنَيْل مكتسباتها.

وقد قامت هذه النُّخبة بالدفاع عن اســـتقلال البلدان الإفريقيـــة وتحريرها من المســـتعمِر، وعملـــت دَوْراً كبيراً في عملية الصياغة الأيديولوجيـــة للدول الإفريقية ما بعد الاســـتعمارية، هذا الوضع ســـيؤدي إلى تواطئٍ بين النُّخبة المثقفـــة والنُّخبة السياســـية من أجل مواجهـــة تحديات مرحلة ما بعد الاســـتعمار، لتصبح هـــذه العلاقة فيما بعد متوترة حينما اتجهت الحكومات الإفريقية صوب التسلطية السياسية ونظام «الحزب الواحد».

وعلى الرغم من هذه الإشـــكالية بيـــن النُّخبتَيْن؛ يمكن التمييز بين ثلاث مراحل تاريخية:

المرحلة الأولى: متمثلة في معظم سنوات الستينيات من القرن الماضي، حيث سيطرت التوجهات الثورية التي تؤمن بقضيـــة الوحدة الإفريقية على رؤى المثقفين الأفارقة، لكن قلّة عدد هذه الفئة المثقفة، وعدم إدراكهم للواقع الإفريقي

بسبب طول غيابهم في الخارج للدراسة، أدت إلى محدودية الدَوْر الذي قاموا به في صياغة المشهد السياسي.

المرحلة الثانية: وقد شهدت المرحلة الثانية، الممتدة بين عامي ١٩٧٠م إلى ١٩٩٠م، تحالفاً واضحاً بين بعض النُّخب المثقفة والعسكريّين؛ من أجل صياغة ما بات يُعرف بالماركسية الإفريقية الجديدة، مثلما حدث في فولتا العليا (بوركينا فاسو الحالية)، وبنين، والمستعمرات البرتغالية السابقة.

أما المرحلة الثالثة: التي تبدأ منذ أوائل التسعينيات؛ فقد شهدت بروز نخبٍ مثقفة ليبرالية التوجّه، وهي نتاج المؤسّسات الدولية، وبصفةٍ خاصّة خريجي الجامعات الفرنسية والأمريكية الذين وصل بعضهم إلى سدّة الحكم، من أمثال: (عبده ضيوف في السنغال، وألفا عمر كوناري في مالي، وجون كوفور في غانا، والتيجان كبا في السيراليون)[1].

النخبة الدينية:

تتشكّل النُّخب الدينية- غالباً- من العاملين في الحقل الديني في مجال التشريع والخطابة والإمامة والتفسير والفقه والعلوم الدينية، متمثلة في المشايخ والأئمة والدعاة البارزين ووجهاء الطوائف الدينية ووعاظ الكنائس والمعابد، وعلماء اللاهوت والعقيدة، وزعماء الجمعيات الدينية وقيادي التجمعات الروحية، وكلّ مَن أصبح مرجعاً دينيّاً وزعيماً روحيّاً. فهي بالعموم: «فئة تتمتع بقسطٍ متميز من المعرفة الدينية، تؤهلها للقيام بعددٍ كبيرٍ من الوظائف الدينية، كالإفتاء والقضاء والتعليم، ولها سلطتها العلمية والدينية، ولها نفوذها على باقي الفئات الأخرى، كما لها مصالحها المشتركة وأدوارها».

تحظى القيادات الدينية في مجتمعات الغرب الإفريقي باحترام كبير؛ بناءً على الدَّوْر الكبير الذي تمارسه هذه النُّخبة في المجتمع، من فضّ النزاعات والعمل الدؤوب على حفظ السلام في المجتمع. ويعمل الجزء الكبير من هذه النُّخبة تحت ظلّ هيئات التجمعات الدينية، الحكومية وغير الحكومية، فتوجد في غرب إفريقيا- بمسمّيات مختلفة- كيانات تمثّل هذه النُّخب، وهذه الكيانات منها ما يمثّل المسلمين لدى الحكومات بغضّ النظر عن انتمائهم المذهبي أو العقدي، وإن كانت هناك تجاذبات بين الفئات على إدارتها، كالمجلس الإسلامي الأعلى في مالي، والمجلس الإسلامي الوطني في النيجر، ومنها كيانات تمثّل المسلمين في تلك البلدان حسب المذاهب العقدية المختلفة، نذكر على سبيل المثال: «جمعية أهل السنّة والجماعة» في كوت ديفوار التي تمثل المسلمين السنّة، و«المجلس الوطني للأئمة» في كوت ديفوار الذي يمثّل الفِرَق الأخرى.

ما بين 1966م و1976م شهدت إفريقيا أكثر من مائة انقلابٍ ومحاولةٍ انقلابية، وبحلول عام 1978م كان ما يزيد عن نصف الدول الإفريقية محكوماً من قِبَل العسكريّين

النُّخبة العسكرية:

بعد الاستقلال؛ قام كثيرٌ من الزعماء السياسيّين باستخدام القوة العسكرية وتوظيف الجيوش الوطنية للأغراض السياسية، مثل قمع المعارضة السياسية وحشد التأييد السياسي لصالح النظام الحاكم، وقد أدى هذا الاستخدام إلى استخدام مضادٍّ من قِبَل العسكريّين ضدّ السلطات القائمة، ما أفضى إلى حدوث موجةٍ من الانقلابات العسكرية منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي، ففي خلال فترة ما بين ١٩٦٦م و١٩٧٦م شهدت إفريقيا أكثر من مائة انقلابٍ ومحاولةٍ انقلابية، وبحلول عام ١٩٧٨م كان ما يزيد عن نصف الدول الإفريقية محكوماً من قِبَل العسكريّين.

(١) د. حمدي عبدالرحمن، النُّخبة الإفريقية. تحدي العسكرة وتسليع السياسة، انظر: http://platform.almanhal.com/Files/2/57646، وجون أو. لغي، Une nouvelle génération de leaders en Afrique: quels enjeuX ? (جيل جديد من القادة الإفريقية: أي آفاق؟، http://journals.openedition.org/poldev/120

رابعاً: النُّخب الإفريقية في غرب إفريقيا: علاقة تقاطع أم تكامل؟

بشكلٍ عام؛ يعيش الواقع الإفريقي في شبه صراعٍ بين بعض المجموعات النُّخبوية، ذلك لأنّ المجتمع الإفريقي المعاصر مبنيٌّ من شرائح نخبوية مختلفة، متماسكة أحياناً، ومتنافرة ومتصادمة أحياناً أخرى، والخلاف بينها قد يكون خلافاً أيديولوجيّاً عميقاً، يستمدّ نفسه من المرجعيات والدّين والعقيدة والإيمان، وهذه الشرائح كالآتي:

١- الشريحة الغربية:

تنطلق هذه الشريحة في بنائها الفكري وممارساتها الواقعية من تصوراتٍ غربية، وتسعى إلى استنساخ النموذج الغربي في تنظيم المجتمع، ثم تنزيله على الواقع الإفريقي دون اعتبارٍ للخصوصيات الثقافية والمنظومات الفكرية المحلية؛ لأنّ النموذج الغربي- في رأي هذه الشريحة- هو السبيل الأوحد لبناء مجتمع مدني متحضّر، وغيره من النماذج لا يصلح للعصر ولا يستطيع أن يحقق للإنسان الإفريقي الحضارة والرفاهية والتنمية التي يتوق إليها، وهذه الشريحة في الحقيقة من إفرازات التثاقف الإفريقي-الغربي في أهمّ محطاته التاريخية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الشريحة هي صاحبة الحلّ والعقد في إفريقيا، وهي التي تتحكّم وتهيمن على مناصب أخذ القرار على مستوى القطاعات الرسمية الحيّة العامّة والخاصّة، ولا شيء في الواقع ينبئ بتغيير هذا المعطى في المستقبل القريب.

والحقيقة: أنّ هذه الشريحة- من النُّخبة الإفريقية- بدأت تتراجع في غرب إفريقيا، وبالخصوص بعد اعتماد التعددية الحزبية التي سمحت بتأسيس أحزاب سياسية مضادة لهذا النمط من التفكير.

٢- الشريحة الأفريقانية:

نشأت هذه الشريحة كردّ فعلٍ للخطابات الغربية العنصرية التي تجعل من «الإنسان الأسود» الإنسان الوحيد الذي لم يشارك بلبنةٍ في بناء الحضارة/ الثقافة الإنسانية في تشكّلها عبر التاريخ المديد، إذن فالأفرقة (أو الأفريقانية أو الاستفراق) حركة زنجية تشمل الأفارقة والأفروأمريكيّين، تحاول حفر التاريخ من أجل اكتشاف مساهمة الثقافة الإفريقية الأصيلة في التاريخ الإنساني العالمي، ومن ثمّ تشييد هوية إفريقية ذاتية مستقلة على الصعيد الإبستمولوجي والأيديولوجي والثقافي والسياسي والاقتصادي، وذلك بهدف التصدّي لتغريب الإنسان الأسود أو تشريقه.

تؤمن هذه الشريحة بأنّ أية نهضة إفريقية حقيقية لا يمكن أن تتحقق في الواقع إلاّ إذا قام الأفارقة بقطيعة راديكالية مع الثقافات المستوردة، وبالتالي إعادة ارتباطهم بأفريقانيّتهم وبتراث أصولهم التليد في كلّ نشاطات الحياة البشرية فلسفية وثقافية وسياسية واجتماعية...، وبذلك فقط يتمكنون من إعادة إنتاج وعيهم التاريخي الجمعي conscience historique collective، واسترجاع سيادتهم على أنفسهم، والتخلُّص من ربقة التبعية إلى فضاءات الإبداع الفسيح.

تختلف مواقف هؤلاء من الأديان عموماً، فمنهم مسلمون[١]، ومنهم مسيحيون[٢]، ومنهم مَن يدين بالديانات الإفريقية الأصيلة- كما يدّعون- مثل الكاميتيسم kémitisme[٣]، ومنهم مَن يختار ديانات شبه وضعية مستحدثة مثل رستافاريسم rastafarisme[٤]، ومنهم كذلك مَن لا يلقي للدّين بالاً، إلاّ أنّ القاسم المشترك الذي يجمعهم قاطبةً هو الاهتمام بالتراث الإفريقي

(١) نذكر من هؤلاء على سبيل المثال: مالكوم إكس الأمريكي وبقية أعضاء حركة «أمّة الإسلام» الأمريكية، وقد كان مالكوم عضواً في الحركة ثم استقال منها لخلافات داخلية، كما يمكن أن نذكر من المسلمين هنا: الأنتربولوجي السنغالي شيخ أنتا جوب، والعالم الغيني مخترع كتابة انكو سلومانا كنتي.

(٢) نذكر هنا على سبيل المثال: مارتن لوثر كينغ، وجوزيف كزربوا...

(٣) للمزيد عن هذه الديانة انظر: http://fr.wikipedia.org/wiki/K%C3%A9mitisme.

(٤) للمزيد عن هذه الحركة/الديانة انظر: http://fr.wikipedia.org/wiki/Rastafarisme.

الأصيل حتى السابق على الأديان السماوية الثلاثة[1]، واتخاذ هذا التراث منطلقاً لبناء واقعٍ إفريقيٍّ معاصرٍ مستقلٍ عن التأثيرات الخارجية.

وأخيراً هذه الشريحة وإن كان لها حضورٌ سياسي نسبي؛ فإنّ أغلب أنشطتها إنما تتمركز في المجال الثقافي التعليمي الأكاديمي في الجامعات والمعاهد والمدارس ومراكز البحث العلمي.

٣- الشريحة الإسلامية:

تمثّل هذه الشريحة الصوت الإسلامي الصامد، الذي لم تستطع المحاولات الاستعمارية إسكاته واستئصال جذوره من الحياة الإفريقية، فالشريحة الإسلامية تتميّز بالدينامية والفاعلية والرغبة في التموقع، إذ إنّ الديانة الإسلامية وإن كانت تمثّل في أغلب الدول الغرب إفريقية أكثرية السكان؛ فإنّ التديُّن فيها تديُّناً ميّتاً لا يتحرّك ولا ينزع إلى أخذ الصدارة والواجهة في حراسة الدّين وسياسة الدنيا، ويرجع ذلك إلى عدّة عوامل تاريخية، ليس المستعمِر بريئاً منها، ولكن ليس هنا مجال الحديث عن ذلك.

تؤمن هذه الشريحة بأنّ النموذج الإسلامي للبناء الاقتصادي والتأطير الاجتماعي هو سبيل الخلاص من الواقع الإفريقي المتهرئ، الناتج عن الابتعاد عن تعاليم الدّين الإسلامي الحنيف، وتستهدف- من هذا المنطلق- استرجاع الحكم الإسلامي إلى الصدارة في الدول الإفريقية؛ كما كان في التاريخ الإفريقي في عهد الإمبراطوريات والممالك والسلطنات الإفريقية الكبرى؛ محاولين إيقاظ الحسّ الإسلامي النائم في الضمير الجمعي الإفريقي.

هذه الشريحة بالرغم من أنّ لها حضوراً بشكلٍ أو آخر في الساحة الإفريقية؛ فإنّ من الحقّ الاعتراف بأنّها تعاني من عدم النضج الفكري، وتفتقر إلى رؤى ومناهج وبرامج عملية واضحة، تستطيع بها أن تنافس الشرائح الأخرى في حلبة الصراع من أجل البقاء، لذا فقد بقيت محصورةً جدّاً في نطاقات وميادين ضيّقة في المساجد والمدارس وحلقات الدراسة، أمّا حضورها في المسرح الرسمي والحكومي فهو «ضعيفٌ».. لئلاّ نقول بأنه «معدوم». إلاّ أنّ السنوات العشر الماضية شهدت تحسّناً كبيراً في هذا المجال، استطاعت هذه الشريحة خلالها تكوين أحزاب سياسية، شاركت في الانتخابات الوطنية في أكثر من دولة إفريقية، في مالي والسنغال...، كما استطاعت بناء جمعيات وطنية قويّة، قادرة على فرض نفسها على الحكومات المحلية والاعتراض على برامج هذه الأخيرة؛ كما كان الحال في مشروع قانون الأحوال الشخصية بمالي.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنّ ثمّة «حركات» في هذه الشريحة اتخذت مساراً آخر من أجل الوصول إلى مطالبها، هو مسار العنف المسلح، أو ما تسمّيه هذه الجماعات بـ«الجهاد الإسلامي»، وإن كانت نشأة هذه الحركات حديثة العهد؛ فإنّها لا تزال تتوسع وتثبّت أقدامها في أكثر من دولةٍ بغرب إفريقيا، نذكر على سبيل المثال: حركة «بوكو حرام» بنيجيريا، وحركة «القاعدة» في الغرب الإسلامي في مالي والنيجر وموريتانيا، وحركة «أنصار الدين» وحركة «التوحيد والجهاد» بشمال مالي.

الخاتمة:

على الرغم من تعدُّد أشكال النُّخب في غرب إفريقيا؛ فإنه يمكن أن نلاحظ مدى التشابك بين النُّخب السياسية والنُّخب الدينية في الوقت الراهن وفي هذه المنطقة، فقد أصبحت القيادات الدينية قوةً لا يمكن تجاوزها في المشاركة السياسية وفي تسيير الشأن العام؛ لما لها من حضورٍ قويٍّ وشعبيةٍ جارفة، ومصداقية لدى فئات الشعوب المختلفة، وتقديمهم صورةً شاملةً متكاملة للدّين يمزج بين النصوص الشرعية وتطبيقاتها الواقعية، هذا في الأغلب، وعلى خلاف ما تمّ تسطيره في دساتير دول غرب إفريقيا من كون هذه الدول دولاً علمانية؛ إلا أنه يجب أن نعترف بأنّ علمانية تلك الدول تختلف بشكلٍ كبير عن علمانية الدول الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا ■

(١) ومن ذلك عنايتهم البالغة بالحضارة الفرعونية القديمة، بل هي منطلقهم الأساس لتقرير أطروحاتهم عن مركزية الإنسان الإفريقي وريادته في إنتاج الثقافة الإنسانية والتاريخ البشري العالمي.